القانون الدولي للصحة أطره القانونية ودوره في مواجهة الأوبئة

International Health Law: Its Legal Framework and Role in Combating Epidemics

أ.د/ برابح السعيد
كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة المسيلة -
البريد الإلكتروني المهني: said.berrabah@univ-msila.dz
مخبر الدارسات في القانون والأسرة والتنمية الإدارية جامعة المسيلة

تاريخ الارسال: 2025/10/06	تاريخ القبول: 2025/11/21	تاريخ النشر: 2025/12/29

ملخص:

نتطرّق في هذه الدراسة إلى الإطار القانوني للقانون الدولي للصحة، وكيف يساهم من خلال هذه الأطر في تعزيز فعالية مجابهة مختلف الأوبئة، حيث تم التركيز على تحديد الإطار المفاهيمي للقانون الدولي للصحة وتطوّره عبر العقود الأخيرة، إضافة إلى إبراز الخصائص التي تميّزه عن باقي فروع القانون الدولي، وكذلك بيان المصادر التي تستند إليها قواعد القانون الدولي للصحة. كما تناولنا الآليات التي يتم من خلالها تطبيق هذه القوانين، والتي تهدف أساسًا إلى مواجهة مختلف الأخطار الصحية العالمية.

الكلمات المفتاحية: الصحة؛ الاوبئة؛ القانون الدولي؛ المنظمات الدولية.

***المؤلف المرسل: بر ابح السعيد**

Abstract:

This study addresses the legal framework of International Health Law and examines how these frameworks contribute to enhancing the effectiveness of combating various epidemics. The focus is placed on defining the conceptual framework of International Health Law and tracing its development over recent decades, in addition to highlighting the characteristics that distinguish it from other branches of international law, as well as identifying the sources upon which the rules of International Health Law are based. The study further discusses the mechanisms through which these laws are implemented, with the primary aim of confronting diverse global health risks.

Keywords: Health; Epidemics; International Law; International Organizations.

مقدمة:

شهد العالم في العقود الأخيرة تحديات صحية غير مسبوقة هزّت النظام الصحي العالمي وكشفت هشاشة البنية التحتية الصحية في كثير من الدول، من وباء كوفيد-19 الذي اجتاح الكرة الأرضية مخلّفًا أزمات صحية واقتصادية واجتماعية، إلى تفشي أمراض خطيرة مثل إيبولا، إنفلونزا الطيور، وزيكا، هذه الجوائح لم تقتصر آثارها على النطاق الصحي فقط، بل امتدت لتشمل الأمن الغذائي، الاستقرار الاقتصادي، والنظام الدولي برمته، وهو ما أكد على ضرورة وجود إطار قانوني دولي موحّد يضمن حماية الصحة العامة، ويرسم آليات واضحة للتعاون والتنسيق بين الدول، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص لمواجهة التهديدات الصحية العابرة للحدود.

القانون الدولي للصحة يُعدّ اليوم أحد أهم فروع القانون الدولي الناشئة، فهو الإطار الذي ينظم العلاقات الصحية بين الدول، ويضع القواعد الملزمة التي تسهّل تبادل المعلومات، وتنسّق الاستجابة السريعة للأوبئة، وتحدد المسؤوليات الدولية في حالات الطوارئ الصحية العامة. ومع تطور مفهوم الأمن الصحي العالمي، برزت الحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية والاتفاقيات الدولية، مثل اللوائح الصحية الدولية(2005) ، لضمان مواجهة فعّالة وشاملة لأي أزمة صحية مستقبلية.

وانطلاقًا من ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تسليط الضوء على البنية القانونية للقانون الدولي للصحة، واستعراض دوره الحيوي في إدارة الأزمات الصحية العالمية، مع تحليل نقاط القوة والضعف في آليات تنفيذه، بغية تقديم مقترحات قد تساهم في تحسين فعاليته وتعزيز قدرة المجتمع الدولي على مواجهة الأوبئة.

وعليه، يمكن طرح الإشكالية الرئيسة على نحو التالي: إلى **أي مدى يشكل القانون الدولي للصحة إطارًا فعالاً لمواجهة الأوبئة العالمية وحماية الصحة العامة؟**

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي الأطر القانونية التي يقوم عليها القانون الدولي للصحة؟

ما المصادر التي يستند لها القانون الدولي للصحة؟

كيف يتم تنسيق الجهود بين الدول والمنظمات الدولية عند مواجهة الأوبئة؟

المبحث الأول: تعريف القانون الدولي للصحة وخصائصه

يمثل القانون الدولي للصحة إطاراً قانونياً عالمياً يسعى إلى تنظيم التعاون بين الدول لمواجهة المخاطر الصحية العابرة للحدود، ويأتي هذا القانون لضمان حماية صحة الإنسان وتعزيز الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية، بما يسهم في الأمن الصحي العالمي.

المطلب الأول: ضبط تعريف القانون الدولي للصحة

القانون الدولي الصحي هو فرع من فروع القانون الدولي[1]، ويقصد به ومجموعة القواعد والمعاهدات واللوائح الدولية التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان على المستوى العالمي وضمان التعاون الدولي لمكافحة الأمراض.

كما القانون لدولي للصحة هو مجموعة من القواعد والمعايير الدولية التي تهدف إلى حماية صحة الإنسان على المستوى العالمي، من خلال مراقبة الأمراض، منع انتشارها، وضمان الاستجابة السريعة للطوارئ الصحية[2]".

كما يعرف على أنه: مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تهدف إلى تنظيم التعاون بين الدول في مواجهة الأمراض الوبائية والكوارث الصحية، بما يضمن تحقيق الأمن الصحي العالمي، ويعزز قدرة المجتمعات على الوقاية من مخاطر انتشار الأمراض والتصدي لها".

ويمكن تعريف قانون الصحة الدولي بأنه: (مجموعة القواعد والعمليات والمؤسسات القانونية التي تم تصميمها في المقام الأول لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية لسكان العالم، وهو يشمل القوانين والسياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الصحة العالمية بما في ذلك اللوائح والمعاهدات والاستراتيجيات العالمية، وإرشادات الخبراء)[3].

وتعرفه **Seck** Sara أنه يمثل القانون الدولي للصحة الإطار القانوني للالتزامات والاتفاقيات بين الدول لإدارة المخاطر الصحية العابرة للحدود، وضمان التعاون في الرصد الصحي، والاستجابة للطوارئ الصحية العامة[4]".

وفي تعريف أخر "القانون الصحي العالمي هو المجال الذي يضم القواعد القانونية والعمليات والمؤسسات اللازمة لتهيئة الظروف التي تتيح لجميع الناس في العالم التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية[5]".

لذلك، يمكن القول إن القانون الدولي للصحة يمثل مجموعة من القواعد والمعاهدات واللوائح والمعايير القانونية الدولية التي تهدف إلى تنظيم وتعزيز التعاون

بين الدول لحماية صحة الإنسان على المستوى العالمي. ويشمل هذا القانون آليات لمراقبة الأمراض، ومنع انتشارها، وإدارة المخاطر الصحية العابرة للحدود، بالإضافة إلى وضع خطط للاستجابة السريعة والفعّالة للطوارئ الصحية العامة. كما يسعى القانون الدولي للصحة إلى ضمان تبادل المعلومات الصحية بين الدول، وتنسيق الجهود البحثية والعلاجية، بما يعزز الأمن الصحي العالمي ويقي المجتمعات من المخاطر الناجمة عن انتشار الأوبئة والأمراض المعدية، ويؤسس لبيئة صحية آمنة ومستدامة على الصعيد الدولي. ويتسم بخمس سمات أساسية:

1. **المهمة**: ضمان تلبية الحاجات الأساسية للبقاء (أنظمة صحية فعالة، ماء نظيف، غذاء آمن، لقاحات وأدوية أساسي.
2. **الفاعلون الرئيسيون:** الدول، المنظمات الدولية، الشركات، المؤسسات الخيرية، المجتمع المدني.
3. **المصادر** :القانون الدولي العام (خاصة المعاهدات)
4. **الهيكل:** آليات مبتكرة لحوكمة الصحة العالمية (تحفيز السلوكيات الصحية، تنسيق الأنشطة، رصد التقدم).
5. **الأساس الأخلاقي:** العدالة الاجتماعية وتوزيع الفوائد الصحية بشكل منصف[6].

المطلب الثاني: خصائص القانون الدولي للصحة

من خلال التعريف السالفة الذكر، يمكن التوصل إلى مجموعة من الخصائص التي يميز بها القانون الدولي الصحي، وتتمثل فيما يلي:

- يُعد القانون الدولي الصحي فرعًا من فروع القانون الدولي العام: القانون الدولي للصحة يُعد فرعًا حديثًا نسبيًا من القانون الدولي العام، حيث تطورت قواعده في القرن العشرين نتيجة ظهور أوبئة وأمراض معدية تتطلب تعاونًا دوليًا.[7]
- التركيز على التعاون الدولي: يُعد التعاون الدولي من أهم الخصائص التي يتميز بها القانون الدولي للصحة، حيث يركز على تعزيز التنسيق بين الدول والمنظمات الصحية العالمية لمواجهة التحديات الصحية العابرة للحدود.[8]
- تنظم قواعد القانون الدولي الصحي العلاقات القانونية الدولية في مجالات الصحة الفردية، الصحة المجتمعية، والصحة العالمية.

- تـنظم قواعـد القـانون الـدولي الصـحي العلاقـات القانونيـة الدوليـة في مجـالات الطـب، والصيدلة، والأدوية.
- يتضمن القانون الدولي الصحي قواعد قانونية تحمي الحقوق الصحية للإنسان في أوقات السلم وأثناء النزاعات المسلحة.
- ارتبط القانون الدولي للصحة بعلاقات وثيقة مع فروع أخرى من القانون الدولي العام، إذ يُكمل ويُثري أطرها القانونية. على سبيل المثال، يتقاطع مع القانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية الحق في الصحة والحياة، ومع القانون الدولي الإنساني في ضمان الرعاية الصحية أثناء النزاعات المسلحة، ومع القانون الدولي للبيئة في الحد من المخاطر الصحية الناتجة عن التلوث وانتشار الأمراض البيئية، كما يتفاعل مع قانون التجارة الدولية في تنظيم تداول الأدوية والمستلزمات الطبية، بما يضمن توازناً بين حماية الصحة العامة وتشجيع التبادل التجاري القانوني يتقاطع القانون الدولي الصحي مع القوانين الوطنية في مجالات مكافحة الأمراض المعدية وغير المعدية، وكذلك في مجالات العمل الطبي والصيدلة والأدوية.
- يضم القانون الدولي الصحي قواعد قانونية دولية تتعلق بالمسؤولية الدولية في حال انتهاك الحقوق الصحية للإنسان.
- تعتبر قواعد القانون الدولي الصحي قواعد آمرة، أي ملزمة ولا يجوز مخالفتها[9].

المبحث الثاني: مصادر القانون الدولي للصحة

أصبح حق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة هدفاً جوهرياً سعت الوثائق والاتفاقيات الدولية إلى تكريسه ضمن منظومة الحماية الشاملة لحقوق الإنسان. ويظهر ذلك جلياً من خلال إدراج هذا الحق في المعاهدات الدولية الأساسية[10]، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تلزم الدول باتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لضمان هذا الحق وتعزيزه.

المطلب الأول: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية:

عرفت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 في المادة 02 **المعاهدة بأنها:"** اتفاق دولي يُبرم بين الدول في صيغة مكتوبة ويخضع للقانون الدولي، سواء تَجسّد في وثيقة واحدة أو في وثقتين أو أكثر مترابطة، وبغضّ النظر عن تسميته الخاصة.[11]

وعليه تُعدّ المعاهدات من أبرز مصادر القانون الدولي، بل ويمكن القول إنها أصبحت المصدر الأول والأساسي له، بعدما حلّت محل العرف الدولي الذي كان

يحتل الصدارة سابقًا. وقد أكدت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية هذه المكانة، إذ برزت المعاهدات كأداة رئيسية لصياغة القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول على المستوى الدولي.[12]

ويتجلى ذلك في اعتماد اتفاقيات تهدف إلى منع انتشار الأمراض المعدية الخطيرة، وإبرام اتفاقيات تعاون ومساعدة متبادلة بين الدول لمكافحة أمراض أخرى أو معالجة مسائل صحية أخرى، إضافة إلى إخضاع إنتاج بعض الأدوية واستهلاكها للرقابة الدولية. كما أنشئت منظمات دولية متخصصة بهدف الحفاظ على صحة السكان في جميع البلدان وتحسينها. وقد وضعت هذه المنظمات صكوكًا قانونية دولية تنظم العلاقات بين الدول في مجال الصحة في أوقات السلم. وتضمن اتفاقيات أخرى حماية الجرحى والمرضى في زمن الحرب، وتوجب معاملتهم بطريقة إنسانية[13].

حيث يمكن تعريف التشريعات الصحية الدولية بأنها مجموعة من القواعد القانونية التي تهدف بالأساس إلى حماية صحة الإنسان. وتتضمن هذه القواعد أبعادًا قانونية وأخرى تقنية بحتة، مع التأكيد على أن تطور القانون الصحي الدولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتقدم العلمي والطبي. وعلى الرغم من أن معظم هذه الأحكام تصدر اليوم تحت إشراف المنظمات الدولية وبأشكال متنوعة مثل اللوائح أو التوصيات، فإن إدماجها في التشريعات الوطنية يبقى رهنًا بإرادة الدول وسيادتها التشريعية.

كما أن جزءًا مهمًا من هذه التشريعات ما زال يصاغ في شكل معاهدات واتفاقيات مبرمة بين الدول، رغم التراجع النسبي لهذا المصدر في الآونة الأخيرة ضمن مصادر القانون الصحي الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن حماية الصحة البشرية تتقاطع في أحيان كثيرة مع حماية مجالات أخرى مثل البيئة وصحة الحيوان. ومن منظور معاصر، يتم توسيع مفهوم التشريعات الصحية الدولية ليشمل نطاقًا واسعًا من القواعد، مع تبني مقاربة أكثر دقة في تحديد ما يعتبر تشريعًا دوليًا، حيث يتركز الاهتمام على القواعد المعتمدة على المستوى فوق الوطني أكثر من تلك الناتجة عن المعاهدات الثنائية أو متعددة[14]

فمن الناحية التاريخية وقبل الحرب العالمية الثانية، كانت اللبنات الأولى للتشريعات الصحية الدولية قد أُرست بالفعل، وتشكل الاتفاقيات الصحية الدولية المبرمة بين عامي 1892 و1938 أبرز الأمثلة على ذلك. ورغم كثرة وتنوع هذه الأحكام، فإنّ النظام القانوني الذي أوجدته بقي جزئياً وسلبياً في جوهره (أي موجهاً نحو الوقاية من الأمراض أكثر من تعزيز الصحة، بينما كانت الوكالات الصحية الدولية القائمة آنذاك، كـ مكتب الصحة العمومية

الدولي ومنظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم سابقا، تتمتع بصلاحيات قانونية محدودة، ولم تمثّل الحرب العالمية الثانية نقطة تحوّل جذرية في ميدان التشريعات الصحية الدولية، إذ بدأت اللوائح الصحية الدولية التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بتبنّي الأحكام الرئيسية للاتفاقيات الصحية السابقة.

كما أنّ تنوع التشريعات الصحية الدولية يعكس تعدد مصادرها؛ إذ تشارك في صياغتها فئتان رئيسيتان من المؤسسات:

***المنظمات الحكومية الدولية** ذات الاختصاص المباشر في مجال الصحة مثل منظمة الصحة العالمية، أو تلك التي تملك صلاحيات مرتبطة بالصحة العامة، وهي تعكس في أنشطتها التنظيمية والتشريعية اهتمامات الدول الأعضاء، سواء كانت هذه الاهتمامات ذات طابع وقائي دفاعي أو ذات طابع إيجابي يهدف إلى تعزيز الصحة. كما يمكن أن تميل هذه الاهتمامات أحياناً نحو المركزية من خلال تعزيز التعاون الدولي تحت مظلة منظمة الصحة العالمية، أو نحو اللامركزية من خلال المنظمات الإقليمية. ويُعزى إلى منظمة الصحة العالمية الفضل في إيجاد توازن بين هذين الاتجاهين، وقد مكّنها نجاحها منذ سبعينيات القرن الماضي من المحافظة على مكانتها كأهم منظمة فاعلة في مجال الصحة الدولية.

***المنظمات غير الحكومية**، التي أخذ تدخلها في تطوير التشريعات الصحية الدولية يزداد تدريجياً، مما أضفى على هذه التشريعات بعداً جديداً. ويُعدّ تدخل بعض هذه المنظمات، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني مثالاً على الدور التقليدي الذي لعبته، لكن المنظمات غير الحكومية النشطة في المجال الصحي، مثل أطباء بلا حدود والمساعدة الطبية الدولية، تسهم اليوم في الدفع نحو إرساء "حق التدخل لأغراض صحية" يكون أكثر استجابة لاحتياجات سكان الدول النامية، مقارنة بالقواعد التي يتم تطويرها حصراً في إطار المنظمات الحكومية الدولية. وبهذا المنظور، يمكن النظر إلى القانون الصحي الدولي كجزء من قانون التنمية الدولية، وهو ما يفتح المجال لظهور ما يمكن وصفه بـ "قانون دولي جديد للشعوب"، يتميز بمقاربة أقل بيروقراطية وأكثر ارتباطاً بالواقع الإنساني[15].

المطلب الثاني: القواعد العرفية الدولية

ظل مفهوم العرف الدولي منذ زمن طويل محل خلاف بين فقهاء القانون الدولي الى غاية وضع نظام محكمة العدل الدولية ونظام لجنة القانون الدولي[16] العرف الدولي هو مجموعة العادات الدولية التي تقوم بها دولة تجاه دولة أخرى، وغايته تحقيق التعاون الدولي

بينها، خدمة للبشرية[17] حيث يلعب العرف الدولي دورًا أساسيًا في قانون الصحة العالمي، رغم تراجعه نسبيًا أمام المعاهدات والاتفاقيات الدولية الحديثة. فهو يُعدّ مصدرًا مكملاً للمعاهدات وفق المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، إذ يسدّ الفراغ القانوني عند غياب نصوص مكتوبة تنظم قضايا الصحة العالمية. كما أسهم في ترسيخ العديد من المبادئ العامة في هذا المجال، مثل مبدأ الإخطار المبكر عن الأوبئة ومبدأ التعاون الدولي لمكافحة الأمراض العابرة للحدود، قبل أن يتم تقنينها في معاهدات دولية مكتوبة إضافة إلى ذلك، يشكل العرف إطارًا لبناء التزام أخلاقي وقانوني على الدول باحترام القواعد الصحية حتى في غياب اتفاقيات رسمية، ومنها الامتناع عن استخدام الأمراض كسلاح بيولوجي وفرض إجراءات الحجر الصحي لحماية المجتمع الدولي كما أنّ المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، تعتمد على أعراف دولية راسخة في صياغة لوائحها الصحية الدولية، التي تكتسب مع مرور الوقت صفة شبه إلزامية. وأخيرًا، يتميز العرف الدولي بمرونة كبيرة تجعله قادرًا على مواكبة التطورات الصحية والأوبئة المستجدة، ما يمنحه دورًا حيويًا في انتظار اعتماد نصوص ومعاهدات جديدة)

المبحث الثالث: دور المنظمات الدولية في تطبيق القانون الصحي الدولي

تلعب المنظمات الدولية دورا أساسيًا في تفعيل قواعد القانون الصحي الدولي، من خلال وضع السياسات الصحية العالمية ومتابعة تنفيذها، كما وتبرز أهمية هذه المنظمات في التنسيق بين الدول لمواجهة الأزمات الصحية والأوبئة. اضافة الى ذلك فإنها تقوم بدور رقابي واستشاري لضمان احترام الالتزامات القانونية وتعزيز التعاون الدولي في المجال الصحي.

المطلب الاول: دور منظمة الصحة العالمية:

تُعدّ منظمة الصحة العالمية إحدى الهيئات الدولية الرائدة في المجال الصحي، وهي وكالة متخصصة للأمم المتحدة دخلت حيّز التنفيذ في 7 أبريل 1948،[18] ويقع مقرها الدائم في جنيف، سويسرا. ويؤكد قانونها أن غايتها الأساسية هي "الوصول بجميع الشعوب إلى أعلى مستوى من الصحة يمكن تحقيقه." كما تنص المادة الثانية من الدستور على المهام التي تقوم بها المنظمة لتحقيق غايتها، وأهمها تنسيق الجهود الصحية على الصعيد الدولي وتقديم الدعم الفني والمساعدة في حالات الطوارئ.

تتجلى مهام القانون الدولي للصحة في عمله كسلطة توجيه وتنسيق في مجال العمل الصحي الدولي، حيث يسعى إلى إقامة تعاون فعّال مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والإدارات الصحية الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها من الكيانات ذات الصلة، مع ضمان

استمرارية هذا التعاون. كما يقدّم المساعدة للحكومات، بناءً على طلبها، من أجل تعزيز خدماتها الصحية وتطويرها، ويوفر الدعم الفني والعون اللازم في حالات الطوارئ الصحية. وإلى جانب ذلك، يساهم في تقديم الخدمات الصحية أو المساعدة في تقديمها للفئات الخاصة مثل الشعوب الواقعة تحت الوصاية، بناءً على طلب الأمم المتحدة. ويعمل كذلك على إنشاء الخدمات الإدارية والفنية اللازمة، بما في ذلك خدمات الإحصاء والرقابة الوبائية، والحفاظ عليها، إضافة إلى تشجيع واستحثاث الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على الأمراض الوبائية وغيرها من الأمراض.[19]

حيث تلعب منظمة الصحة العالمية(WHO) دورًا محوريًا في تنفيذ القانون الصحي الدولي، معتمدة على مجموعة من الأدوات والآليات التي تضمن التطبيق الفعّال لهذا القانون:

***اللوائح الصحية الدولية كإطار قانوني ملزم دوليًا:** عد اللوائح الصحية الدولية (2005) إطارًا قانونيًا دوليًا ملزمًا يفرض على الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي للأخطار الصحية التي قد تعبر الحدود وتشكل تهديدًا على الصحة العامة عالميًا. وتشمل هذه الالتزامات الإبلاغ الفوري عن الأحداث الصحية التي قد تُصنَّف كحالة طوارئ صحية ذات أهمية دولية، إضافة إلى تطوير القدرات الوطنية في مجالات الرصد والاستجابة، بما في ذلك تجهيز المختبرات، وتعزيز وسائل النقل الآمنة، وتأمين نقاط الدخول الحدودية. وقد تم اعتماد هذه اللوائح في عام 2005 ودخلت حيّز النفاذ رسميًا في عام 2007، لتصبح مرجعًا أساسيًا للتعاون الدولي في مجال الأمن الصحي العالمي[20].

***وظيفة التنظيم ووضع المعايير في منظمة الصحة العالمية تضطلع** منظمة الصحة العالمية بوظيفة تنظيمية ومعيارية أساسية، إذ تستخدم صلاحياتها الدستورية لوضع المواثيق والاتفاقيات والتوصيات التي تُشكل معايير دولية في مجال الصحة العامة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ، التي تُعد أول معاهدة صحية عالمية يتم اعتمادها تحت مظلة المنظمة. كما تقوم WHO بإعداد خطط واستراتيجيات عمل دولية تهدف إلى توجيه السياسات الوطنية وتعزيز التنسيق بين الدول لمواجهة التحديات الصحية المشتركة[21].

***المساعدة الفنية وتطوير القدرات:** تعمل منظمة الصحة العالمية على تقديم المساعدات الفنية وبناء القدرات للدول الأعضاء، خاصة تلك التي تعاني من محدودية الموارد، وذلك لضمان امتثالها لمتطلبات اللوائح والمعايير الصحية الدولية. وتشمل هذه المساعدات تدريب العاملين في القطاع الصحي، ودعم أنظمة الرصد الوبائي، وتطوير الخدمات المختبرية،

وتحسين البنى التحتية الصحية، بالإضافة إلى توفير الأدوات التقنية اللازمة لرفع كفاءة الاستجابة الصحية وتعزيز جاهزية الدول لمواجهة التهديدات الصحية العالمية. [22]

***المراقبة والتقييم والفحص** تشرف منظمة الصحة العالمية على تقييم مدى التزام الدول باللائحة الصحية الدولية من خلال إطار مراقبة وتقييم رسمي يعتمد مؤشرات ومراجعات خارجية. وتتيح اللوائح للمنظمة استخدام معلومات من مصادر غير رسمية مثل مواقع الإنترنت والإعلام والمنظمات غير الحكومية، للتحقيق، بعد التحقق، في الأحداث التي قد تكون ذات طابع صحي دولي[23].

وعلى سبيل المثال لا الحصر فمع بداية جائحة كورنا 2019 اتجهت المنظمة إلى التصدي للجائحة وانتشارها، فشجعت دول العالم وحثّتها على اتخاذ جملة من تدابير الحماية العامة، وتعزيز قدرات الأنظمة الصحية، والتأكيد على الإجراءات الوقائية والعلاج الوقائي، وتحري الحالات المؤكدة والمثبتة، مع تعزيز التدابير الصحية والتوجه نحو نظام الحجر الصحي، كما أولت اهتمامًا بالتجارب السريرية بغرض تسهيل الوصول إلى المصل المضاد، وتبنّت استراتيجيات التخفيف الوبائي كخطوات مثلى للحد من انتشار الوباء. إضافة إلى ذلك، قامت بدور مهم في التوعية والإرشاد المستمر عبر موقعها الإلكتروني[24]. حيث قامت منظمة الصحة العالمية أيضا بإنشاء منصة تشاركية دولية تهدف إلى وضع قاعدة بيانات للتكنولوجيا الطبية، تُستخدم في البحث عن التشخيصات والأدوية الخاصة بمكافحة الأمراض بصفة عامة . وتتيح هذه المنصة تبادل المعلومات المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأدوية القائمة أو المستحدثة. كما أولت المنظمة اهتماماً خاصاً بضمان سلامة البيئة الصحية وحمايتها من مختلف التهديدات التي باتت تُصنَّف ضمن التهديدات البيئية، ولاسيما بعد تفشي وباء كورونا[25].

قامت منظمة الصحة العالمية بإجراء إحصاءات يومية على المستويين الإقليمي والعالمي وإصدار تقارير دورية بأحدث أعداد المصابين والوفيات، كما أطلقت فريق عمل سلسلة الإمداد التابع للأمم المتحدة لزيادة توفر معدات الحماية الأساسية عند الحاجة، كما أرسلت فرقًا طبية طارئة مدرّبة ذاتيًا إلى مناطق الكوارث والطوارئ لتقديم الدعم.

كما أكدت المنظمة على أهمية تلقي لقاح كورونا باعتباره الوسيلة الأساسية للوقاية من الفيروس، موضحة أن جميع اللقاحات المعتمدة آمنة وفعّالة ضد الإصابة الشديدة والوفاة. وقد وضعت بروتوكولات موحّدة لتطوير اللقاح في أكثر من 40 دولة، ووقّع نحو 130 جهة من مختلف أنحاء العالم على التزام التعاون مع المنظمة لتسريع إنتاجه وتوفيره عالميًا[26].

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

تُعدّ الأمم المتحدة من أبرز المنظمات الدولية الفاعلة في ميدان الصحة العالمية بعد منظمة الصحة العالمية، إذ كان لها دور محوري في تطوير قواعد القانون الدولي الصحي، من خلال إبرام مجموعة من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقدة في ريو دي جانيرو. كما تتمتع الأمم المتحدة بامتيازات عديدة تفرضها مكانتها كأكبر منظمة دولية، إلى جانب الوكالات التابعة لها، التي أسهمت بدورها في إرساء قواعد دولية في مجال الصحة، تُمكّن الدول من تقييم سياساتها وأدائها الصحي قياساً بما هو متعارف عليه دولياً[27].

حيث تلعب الأمم المتحدة دورًا محوريًا في تعزيز الصحة العالمية من خلال أجهزتها ووكالاتها المتخصصة، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية(WHO) التي تعمل كهيئة تنسيق رئيسية لتطوير السياسات الصحية، ومكافحة الأوبئة، وصياغة الاتفاقيات واللوائح الصحية الدولية مثل اللوائح الصحية الدولية كما تسهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن في مناقشة القضايا الصحية ذات البعد العالمي، لا سيما تلك التي ترتبط بالأمن والسلم الدوليين مثل الجوائح الكبرى. أما على المستوى الإقليمي، فتضطلع المنظمات الإقليمية بدور مكمل عبر وضع استراتيجيات وخطط صحية تتناسب مع خصوصيات كل منطقة. ومن أبرز هذه المنظمات: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ، والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية، والاتحاد الإفريقي من خلال مركز السيطرة على الأمراض، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضع تشريعات صحية موحّدة ويعزز تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء. ويسهم التعاون بين هذه المنظمات والأمم المتحدة في تعزيز فعالية القانون الصحي الدولي، من خلال تنسيق الجهود، وتبادل الخبرات، وضمان استجابة موحّدة للأزمات الصحية العابرة للحدود[28].

الخاتمة:

يتضح من الدراسة أن القانون الدولي للصحة يمثل إطارًا قانونيًا حديثًا وضروريًا لتنظيم التعاون الدولي في مواجهة التحديات الصحية العابرة للحدود، سواء في أوقات السلم أو أثناء الأزمات والجوائح. ويعكس هذا القانون التزام المجتمع الدولي بحق الإنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة، من خلال مجموعة من القواعد والمعاهدات واللوائح الدولية، إضافة إلى الأعراف الدولية التي تكمل أطره القانونية.

كما أظهرت الدراسة الدور الحاسم للمنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية، في تنفيذ القانون الصحي الدولي عبر وضع اللوائح والمعايير، وتقديم الدعم الفني وبناء القدرات، وتنسيق جهود الدول لمواجهة المخاطر الصحية العالمية. ويلعب التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية دورًا تكميليًا يعزز من فعالية تطبيق القانون الصحي الدولي ويضمن استجابة موحدة للأزمات.

ومن هذا المنطلق، يُمكن التأكيد على أن احترام الدول للالتزامات الدولية الصحية لا يقتصر على مجرد الامتثال للنصوص القانونية الصادرة عن المنظمات الدولية، بل يشمل أيضًا التفاعل الإيجابي والتعاون المستمر مع الهيئات الدولية والإقليمية، مثل منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية المعنية بالصحة العامة. فالتعاون الفعّال يضمن تبادل المعلومات الصحية الدقيقة في الوقت المناسب، الاستجابة السريعة للأوبئة، وتنسيق السياسات الصحية بين الدول، بما يحد من انتشار الأمراض ويعزز الأمن الصحي على الصعيد العالمي. كما أن التزام الدول بالمعايير الدولية يعكس احترامها لحقوق الإنسان الأساسية، خصوصًا الحق في الصحة، مما يرسخ ثقافة الالتزام القانوني والأخلاقي في التعامل مع الأزمات الصحية العابرة للحدود.

اضافة الى ذلك، يبرز القانون الصحي الدولي كأداة حيوية لضبط المسؤوليات القانونية للدول والمؤسسات في حال حدوث انتهاك للحقوق الصحية، سواء كان ذلك نتيجة إهمال في تطبيق اللوائح الصحية الدولية أو تجاهل التزامات معاهدات الصحة العامة. فالتشريعات الدولية توفر آليات للمساءلة، بما في ذلك التحقيقات الدولية، التقارير الدورية، وإجراءات التقاضي أمام الهيئات المختصة، الأمر الذي يحد من الانتهاكات ويعزز الالتزام بالقيم الأخلاقية والمبادئ الإنسانية. ومن هنا تأتي أهمية الربط بين القانون الدولي، المبادئ الأخلاقية، والممارسة العملية، لضمان بناء نظام صحي عالمي متكامل، قادر على حماية المجتمعات من التهديدات الصحية المعاصرة، وتحقيق بيئة صحية مستدامة تعزز العدالة الاجتماعية وتحمي حقوق الأفراد على المستوى الدولي.

الهوامش:

[1] عبد الله، بدر الدين حسن حمد. لحاجة لتقنين قواعد القانون الدولي الصحي: الجذور التاريخية والأسس القانونية والواقعية المعاصرة. **مجلة كلية القانون الكويتية العالمية**، السنة العاشرة، ملحق خاص، العدد 11، ص. 239.

[2] WHO, 2005, **International Health Regulations, IHR 2005**, Geneva, Article 2

[3] شذى، عبودي عباس. "القانون الدولي الصحي." مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 14، العدد 2 (2024): 1567.

[4] Seck, S. L., **International Health Law: Developments and Challenges**, Springer, 2018, p. 23

[5] Lawrence O. Gostin and Allyn L. Taylor, "**Global Health Law: A Definition and Grand Challenges**," Public Health Ethics, vol. 1, no. 1 (2008): .56.

[6] Lawrence O. Gostin and Allyn L. Taylor، p57.

[7] David P. Fidler. **Governance and the Globalization of Disease** .Palgrave Macmillan. 2007 p 23

[8] Gostin, L. O., & Katz, RThe International Health Regulations: **The Governing Framework for Global Health Security**. Milbank Quarterly, 94(2) 2016 , 264-313.

[9] عبد الله، بدر الدين حسن حمد ،**المرجع السابق** ،ص 247.

[10] عبد العزيز محمد حسن حميد، **الحق في الصحبة في ظل المعايير الدولية**، ط 1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2018)، ص 80.

[11] University of Melbourne Library, Public International Law: Treaties, LibGuides, "What is a treaty: https://unimelb.libguides.com/internationallaw/treaties

[12] - شطة، أحمد، وبلحسن، حسام الدين لحسن. "مفهوم المعاهدات الدولية وتصنيفاتها." مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، ص 920-937، 10 جوان 2023.ص 921.

[13] Belanger, Michel. "**The Future of International Health Law: A Round Table**." International Digest of Health Legislation, vol. 40, no. 4, 1989. P 45

[14] **Ibid**.. P 40

[15] **Ibid** p 43-44.

[16] K. Wolfke, Custom in Present International Law, 2nd rev. ed., Dordrecht: Martinus Nijhoff Publishers, 1993, , reviewed by Daniel M. Bodansky.p667-

[17] - محمد بشرى قامو، **العرف الدولي**، دار الكتاب، عمّان، 2010، ص 89.

[18] - جنيدي، مبروك. "الحماية الدولية للحق في الصحة ".**حوليات جامعة الجزائر**، مجلد 35،العدد 5 22 ديسمبر 2021،ض 143

[19] دستور منظمة الصحة العالمية، "المادة 2: **وظائف المنظمة لتحقيق هدفها**" الجنيف: منظمة الصحة العالمية.

[20] **World Health Organization، International Health Regulations** : https://www.who.int/health-topics/international-health-regulations#tab=tab_

[21] Lawrence O. Gostin and Devi Sridhar. "Global Health and the Law." **The New England Journal of Medicine** 370, no. 18 (May 1, 2014): P1732.

[22] World Health Organization. **International Health Regulations** (2005): implementation of the Regulations.

[23] Razavi, A., Collins, S., Wilson, A., & Okereke, E. (2021). Evaluating implementation of International Health Regulations core capacities: using the Electronic States Parties Self-Assessment Annual Reporting Tool (e-SPAR) to monitor progress with Joint External Evaluation indicators. **Globalization and Health**, 25.

[24] علي سعدي عبد الزهرة، "منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا: الأدوار والتحديات"، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور – الجلفة، المجلد 5، العدد 4، 2020، ص 620.

[25] عبد الزهرة، علي سعدي. "منظمة الصحة العالمية وجائحة كورونا (الأدوار والتحديات)." مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 5، عدد 4 (2020): ص 27 .

[26] يناس أحمد سامي عبد العظيم، "مكافحة منظمة الصحة العالمية لجائحة كورونا من خلال قانون المنظمات الدولية"، **مجلة روح القوانين**، كلية الحقوق، ص 150.

شذى، عبودي عباس ، **المرجع السابق** ، ص 1570

[28] **Pan American Health Organization (PAHO).** PAHO Strategic Plan 2020-2025. Washington, D.C.: PAHO, 2020.